اقتصاديات النقود والبنوك

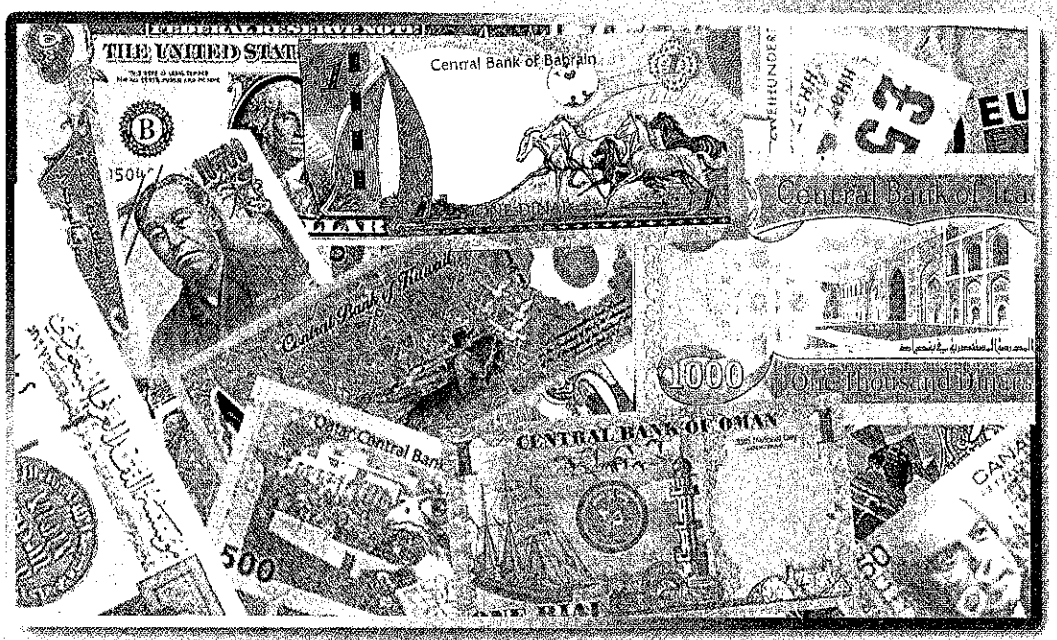

تأليف

الأستاذ الدكتور
فريد بشير
جامعة الملك فيصل

الأستاذ الدكتور
عبد الوهاب الأمين
جامعة البحرين

ACCES

اقتصاديات النقود والبنوك

تأليف

الأستاذ الدكتور
فريد بشير
جامعة الملك فيصل

الأستاذ الدكتور
عبد الوهاب الأمين
جامعة البحرين

ACCES

الجزء الأول

النقود والنظم النقدية

- الفصل الأول: نشأة النقود وتطورها
- الفصل الثاني: النظم النقدية

الفصل الأول

نشأة النقود وتطورها

1. مقدمة

أصبحت النقود ومنذ نشأتها الأولى الوسيط الذي تتم عبره عمليات تحول ملكية شتى مكونات الثروة الأخرى، سواء كانت سلع استهلاكية أو أصول مادية ومالية استثمارية. فكان لنشأة النقود آثارها البعيدة والواضحة على توسع حركة التجارة وتسارع نموها محلياً وعالمياً. كما كان لتطور النقود وشمولها للعديد من وسائل السداد الحديثة أثره البالغ على رفع كفاءة التبادل، التي تمثلت في انخفاض تكاليف المبادلات وسرعة إنجازها، الأمر الذي كانت له انعكاساته الإيجابية على رفاهية المجتمعات البشرية.

كما أن معظم المشكلات التي تعاني منها الاقتصادات المعاصرة، وفي مقدمتها مشكلتي التضخم النقدي وعدم الاستقرار الاقتصادي، لها أسبابها النقدية، وتتطلب معالجاتها سياسات وإجراءات نقدية. وتتضح أهمية النقود كذلك من خلال الوظائف التي تقوم بها في الاقتصاد النقدي، والتي تميزه عن اقتصاد المقايضة في سالف العصور. لذلك، تعتبر النقود أداة مهمة لا يمكن الاستغناء عنها، حيث تلعب كمية النقود المتاحة للاقتصاد دوراً مهماً في تحديد المستوى العام لأسعار السلع والخدمات. وتعرف الأسعار المعلنة على بوحدات نقدية تعتمد أساساً على وظيفة النقود كوحدة لقياس القيمة. كما تبرز أهمية النقود من خلال وظيفتها الأخرى كمخزن للقيمة، حيث تمثل حقاً آنياً وآجلاً على السلع والخدمات المتوفرة في السوق في الوقت الحاضر وفي

المستقبل، وبالتالي تشجع الأفراد والمؤسسات على الادخار باستخدامها كأداة لخلق الائتمان وتحديد تكلفة القروض أو سعر الفائدة.

وتؤدي التغيرات في عرض النقود إلى تغيرات في أسعار السلع والخدمات، وبالتالي إلى تغيرات في توزيع الدخل القومي. حيث يؤدي التضخم في الأسعار إلى انخفاض القوة الشرائية لدخول الأفراد، وخاصة ذوي الدخول غير المرنة وأغلبهم من الطبقات الفقيرة. وللتغير في كمية أو عرض النقود كذلك تأثيره على أسعار الفائدة، وما يترتب على ذلك من تأثير في قرارات الاستثمار الحقيقي المؤثر في النمو الاقتصادي، بالإضافة للأثر على الطلب على السلع الاستهلاكية وخاصة المعمرة، والطلب الكلي في الاقتصاد بصفة عامة، وبالتالي على الاستخدام ومعدل البطالة ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية. بل ويمتد أثر التغيرات في عرض النقود وما ينتج عنها من تغيرات في سعر الفائدة إلى القطاع الخارجي، حيث يتأثر بذلك سعر صرف العملة الوطنية وما يصحب ذلك من آثار على ميزان المدفوعات والتوازن الخارجي بصفة عامة.

2. نشأة وتطور النقود

نشأت النقود مع تطور المجتمعات البشرية. فبعد نمو الكفاءة الإنتاجية في المجتمعات البدائية وزيادة درجة التخصص وتطور وسائل المواصلات والاتصالات، انتقلت تلك المجتمعات من مرحلة الإنتاج المحدود لغرض الاكتفاء الذاتي، إلى التخصص وتقسيم العمل والإنتاج بهدف تسويق الفائض عن حاجة الاستهلاك المحلي مبادلته مع المجتمعات الأخرى عبر التجارة

الخارجية. وكانت التجارة المحلية والخارجية في ذلك الزمان تقوم على أساس ما عاد يعرف بنظام المقايضة.

2. 1 التبادل في نظام المقايضة

يقصد بنظام المقايضة (Barter System) التبادل العيني للسلع بين المجتمعات البدائية التي لم تكن قد اكتشفت النقود بعد. ويطلق على نظام المقايضة نظام التبادل المباشر، حيث تتم مبادلة السلعة بالسلعة أو الخدمة. فقد كان الناس يلجؤون إلى استخدام الأحجار النادرة والماشية والجلود والصوف والقمح والتبغ والمعادن النفيسة كالنحاس والفضة والذهب وغير ذلك من الأشياء التي يتم الاتفاق عليها كأساس للمبادلة.

ومع تنوع الموارد المتاحة وبالتالي عجز المجتمعات عن إنتاج جميع السلع والخدمات التي تحتاجها، كان لابد من التوسع في الإنتاج لمقايضة الفائض منها مع المجتمعات الأخرى، والحصول على السلع التي قد تعجز عن إنتاجها محلياً أو يمكنها إنتاجها ولكن بتكلفة عالية نسبياً. والجدير بالملاحظة، أن هذا التحول من الاكتفاء الذاتي إلى التخصص والتبادل التجاري بين المجتمعات البشرية، جاء استجابة لاكتشاف هذه المجتمعات لما تتمتع به من ميزات نسبية في الإنتاج، وكيف أن التوسع في التخصص والتبادل التجاري يمكن أن يعود على تلك المجتمعات بالمزيد من الكفاءة في استغلال مواردها والتحسن في رفاهية أفرادها (Utility Maximization). ومازال مبدأ الميزة النسبية، حتى زماننا المعاصر قادر على تفسير التوجه العالمي السائد نحو تحرير التجارة الدولية وانفتاح الأسواق العالمية.

2.2 مساوئ نظام المقايضة

ظل نظام التبادل محلياً وخارجياً يقوم على أساس المقايضة لحق طويلة، ومع التوسع في التبادل التجاري وتطور ونمو المجتمعات، ظهرت سمات القصور في هذا النظام وعجزه عن تلبية احتياجات تلك المجتمعات بالكفاءة المطلوبة. وفي الجزء التالي نستعرض أهم أوجه النقص في نظام المقايضة ودواعي نشأة النقود كبديل لنظام المقايضة.

1.2.2 عدم توافق الرغبات

من الصعب عملياً أن نجد شخصاً يمتلك سلعة معينة يرغب في مقايضتها بسلعة أخرى متوفرة لدى شخص آخر يكون بدوره راغباً في مقايضتها بتلك السلعة، وذلك بسبب عدم وجود التوافق المزدوج للرغبات (Coincidence of Wants) بين الناس. فلو افترضنا أن شخصاً يمتلك بقرة ويرغب بمبادلتها بدراجة، فإن محاولة البحث عن شخص يكون لديه مثل هذه الدراجة يكون في الوقت نفسه راغباً بمبادلتها لقاء البقرة تعتبر مسألة صعبة للغاية. لذلك، نجده مضطراً للدخول في سلسلة طويلة من المبادلات بغية الحصول على الدراجة، ويبذل في سبيل ذلك الكثير من الجهد والوقت قبل أن يحقق مراده.

2.2.2 عدم وجود وحدة لقياس القيمة

هناك العديد من السلع والخدمات يتم تداولها في الأسواق وتختلف وحدات السلعة الواحدة من حيث النوعية والجودة. ولكن ليست هناك من وحدة لقياس قيم السلع والخدمات تعكس الاختلاف في النوعية والجودة،

وبالتالي يكون من الصعب جداً إتمام عملية التبادل عن طريق المقايضة لكل نوع من هذه السلع والخدمات.

3.2.2 تعدد الأسعار النسبية للسلع

يحتاج الفرد في نظام المقايضة إلى معرفة القيمة التبادلية لكل سلعة بالنسبة لجميع السلع المتاحة للتبادل. وقد تبين أن بالإمكان حساب عدد هذه القيم التبادلية باستخدام الصيغة $(NP = [n \quad (1-n)]/2)$ ، حيث أن (NP) تمثل عدد الأسعار، و (n) عدد السلع المتداولة في نظام المقايضة. فإذا كانت هناك 100 سلعة في التداول، احتاج المتعاملون لمعرفة 4,950 سعراً للسلعة الواحدة، ويمثل ذلك عائقاً يحول دون سهولة وسرعة انسياب التجارة في ظل المقايضة.

4.2.2 تدني كفاءة التبادل

تعد المقايضة طريقة غير كفؤة للتبادل، لما تنطوي عليه من تكاليف باهظة تتمثل في الجهد والوقت المبذول، بالإضافة إلى تكاليف مخاطر حيازة السلع والحافظة عليها على مدار العام، وتكاليف تخزين ونقل السلع بين الأسواق.

لذلك، ولأجل التغلب على هذه المساوئ التي تتسم بها عملية التبادل في نظام المقايضة، كان لا بد للمجتمعات الإنسانية من إيجاد البديل المناسب لتسهيل عملية التبادل بما ينسجم مع تطور المجتمعات، وحجم الإنتاج والتبادل التجاري. فجاء اختراع النقود للقيام بهذه المهمة.

3. وظائف النقود

ظهرت النقود لتنقل المجتمعات من نظام التبادل المباشر من خلال المقايضة إلى التبادل غير المباشر عن طريق النقود، كوسيلة لتسهيل وتسريع ورفع كفاءة عملية التبادل. أما وظائف النقود (Functions of Money) فيمكن إيجازها في أربع وظائف أساسية هي: وسيط للتبادل، مخزن للقيمة، وحدة قياس ومعيار للقيمة، ووسيلة للمدفوعات المؤجلة، ونتناول كل منها بالتفصيل في الجزء التالي.

1.3 وسيط للتبادل

تستخدم النقود كوسيط للتبادل (Medium of Exchange)، ويعني ذلك قبولها كأداة لتسوية المدفوعات في عمليات التبادل غير المباشر. فيقوم الأفراد ببيع منتجاتهم مقابل النقود التي يحتفظون بها إلى حين استخدامها في شراء احتياجاتهم من السلع والخدمات، سواء في الوقت الحاضر أو في المستقبل. ومن خلال استخدام النقود وسيطاً للتبادل تم التغلب على مشكلة عد توافق الرغبات. كما تم خفض تكاليف التبادل، حيث أن المنتج لا يحتاج إلى الاحتفاظ بإنتاجه على طول السنة والتنقل به إلى الأسواق كلما أراد شراء سل أخرى، كما كان يحدث في ظل نظام المقايضة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أس استخدام النقود في تشجيع التخصص في الإنتاج (Specialization) الذ من شأنه زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته وتمكين الأفراد من شراء معظم السل التي يحتاجونها بدلاً من إنتاجها بأنفسهم. فأصبح الهدف من الإنتاج، هو التسويق وليس للاستهلاك المباشر لأسر المنتجين. فيتخصص الأفراد في إنتاج السلع والخدمات التي يتمتعون في إنتاجها بميزة نسبية، نتيجة لما يمتلكون من مهارات وما يتوفر لهم من موارد ، وبالتالي زيادة الإنتا

والتوسع في التجارة. وبما أن النقود تمثل قوة شرائية عامة (Purchasing Power)، فإنها تشجع على حرية الاختيار (Freedom of Choice). حيث يمكن للفرد استخدام نقوده لشراء السلع والخدمات التي يرغبها من الأشخاص الذين يقدمونها بأقل الأسعار، وأفضل نوعية، وفي الوقت والمكان المناسبين لرغباته.

2.3 مخزن للقيمة

لا يقوم الأفراد بإنفاق جميع دخولهم التي يحصلون عليها في الحال، وإنما ينفقون جزءاً منها ويدخرون الجزء الآخر لأجل إنفاقه في المستقبل. وتعد النقود مخزناً للقيمة (Store of Value) أو القوة الشرائية إلى حين الاحتياج لإنفاقها، خاصة في حالة استقرار مستوى الأسعار. فإذا أديت لي عملاً معيناً وسددت لك أجرك بتذاكر لمشاهدة المباراة النهائية لكأس الأندية العربية التي ستقام غداً، فقد ترفض لأن التذاكر لن تحتفظ بالقيمة بل وستصبح عديمة القيمة تماماً بعد غد. كما تتميز النقود بسهولة حفظها، واستخدامها في أي زمان أو مكان آخر بأقل تكلفة مقارنة بالمقايضة، حيث تتطلب الاحتفاظ بالسلع وتحمل تكاليف تخزينها، وتكاليف مخاطر تعرضها للنهب أو التلف أثناء فترة تخزينها. كما تحتاج عمليات المقايضة، إلى تحمل تكاليف نقل السلع من أماكن إنتاجها، وطوال رحلة البحث عن الطرف الراغب في التبادل.

ولكي تنجح النقود في تأدية هذه الوظيفة على الوجه الأكمل، لا بد أن تحتفظ بقيمتها النسبية أو قوتها الشرائية خلال فترات طويلة نسبياً. لذا، فقد تعجز النقود من تأدية هذه الوظيفة خلال فترات التضخم الذي يتسبب في انخفاض قيمة النقود، أي انخفاض قوتها الشرائية. ولأجل حماية المدخرات من التآكل خلال فترات ارتفاع معدلات التضخم، يلجأ الأفراد إلى اقتناء النقود

السلعية، وذلك بالاحتفاظ بمدخراتهم في أصول مادية كالعقارات أو الأراضي، أو في بعض السلع المعمرة والمعادن النفيسة، كالذهب والفضة، أو بشراء العملات الأجنبية ذات أسعار الصرف المستقرة.

3.3 وحدة لقياس القيمة

تستخدم النقود كوحدة لقياس قيم السلع والخدمات (Unit of Value). حيث يمكن استخدام الوحدة النقدية (كالدينار) لقياس قيمة السلع والخدمات بالنسبة للسلع والخدمات الأخرى. كذلك، تستخدم الوحدة النقدية في حسابات الشركات، وحساب تكاليف المشروعات، وتكاليف عوامل الإنتاج، وفي الحسابات القومية لمعرفة قيمة الناتج المحلي الإجمالي. ومن أهم مزايا هذه الوظيفة أنها قد سهلت كثيراً عملية مسك الدفاتر (Book Keeping) لمعرفة وقياس ما حققته المنشآت من أرباح أو خسائر في نهاية كل عام.

4.3 معيار للمدفوعات الآجلة

أدى التخصص وتقسيم العمل إلى زيادة الإنتاج، ومن ثم زيادة حجم التجارة. ومن أجل تأمين انسياب الإمدادات في مواعيدها، ولتفادي مخاطر تقلبات الأسعار، اقتضى النظام الاقتصادي الحديث إبرام العقود لتسويق السلع على أساس التعاقدات الآجلة، أي الاتفاق على بيع السلع بأسعار معينة في الوقت الحاضر، على أن يتم تسليمها في وقت لاحق. لذلك، كان لابد من وجود معيار يتم على أساسه احتساب القيم الآجلة للسلع. وقد أصبح ذلك ممكناً باستخدام النقود كمعيار للمدفوعات الآجلة (Standard of Deferred Payments).

وبعد زيادة أهمية دورها في النشاط الاقتصادي، بدأت البنوك التجارية في إقراض الشركات لتمويل المشروعات الاقتصادية، وبذلك يسرت النقود التوسع في عملية الائتمان. كذلك، استطاعت الحكومات أن تمول مشروعاتها عن طريق إصدار السندات للحصول على الأموال اللازمة، على أن يتم سداد القروض الحكومية في آجال لاحقة. وهذا يبرز أهمية النقود كوسيلة للمدفوعات الآجلة. ولكي تقوم النقود بهذه الوظيفة، لا بد أن تحتفظ بقيمتها لفترة طويلة نسبياً، أي لا بد من توفر الثقة بين المدين والدائن بأن قيمة الوحدة النقدية لن تتعرض لتغيرات غير متوقعة خلال فترة القرض. فإذا توقع الدائنون أن تشهد الفترة المقبلة معدل موجب للتضخم السعري فإن أسعار الفائدة على القروض سترتفع بمقدار معدل التضخم، وذلك لكي يحافظوا على القوة الشرائية للعوائد التي يحققونها من إقراض أرصدتهم النقدية للغير.

4. تعريف النقود

بعد أن تعرفنا على وظائف النقود، يمكننا الآن تقديم تعريف للنقود. ولما كانت مواصفات النقود تختلف من قطر إلى آخر، كما تتغير من وقت إلى آخر في القطر الواحد، كان التعريف الوصفي للنقود عملياً غير مناسب إلا في حالة التعريف بفئة جديدة من عملة معينة مطروحة للتداول في مكان وزمان محددين. والبديل هو التعريف الوظيفي (Functional Definition) الذي يعرف النقود بأنها أي شيء يمكن أن يستخدم كوسيط للتبادل ومخزن للقيمة ووحدة لقياس القيمة ومعيار للمدفوعات الآجلة، شريطة أن يلقى قبولاً عاماً في التبادل بين أفراد المجتمع. واستناداً إلى هذا التعريف، فإن أي وسيط للتبادل لا يلقى قبولاً عاماً لا يعد نقوداً. فمثلاً، الين الياباني قد لا يعد نقوداً في

المناطق النائية في أقطارنا، وذلك لعدم معرفة سكان هذه المناطق بالين الياباني، وبالتالي عدم قبوله كوسيط للتبادل. كذلك الحال بالنسبة للشيك السياحي، فلا فرق بينه وبين النقود في الدول المتقدمة، لكنه لا يعتبر نقوداً إلا في المدن الكبيرة في أقطارنا العربية، وذلك لاحتمال عدم قبوله بديلاً للعملة الوطنية المعروفة للسكان في المدن الصغيرة والمناطق الريفية. والجدير بالملاحظة، أن هناك الكثير من النقود السلعية التي استخدمت في عصور ماضية، وربما ما يزال بعضها يستخدم حتى الوقت الحاضر في المناطق النائية كوسيط للتبادل، مثل الأحجار الكريمة والملح والماشية والقمح والجلود والتبغ، والمعادن النفيسة كالذهب والفضة. والصفة المشتركة بين هذه الأشياء جميعاً أنها كانت في ذلك الوقت تتمتع بالقبول العام كوسيط للتبادل.

في الوقت الحاضر، تسند مهمة إصدار العملة الوطنية إلى جهة حكومية واحدة تعرف بالبنك المركزي (Central Bank) أو بمؤسسة النقد (Monetary Agency) وهي الجهة الوحيدة المخولة بإصدار النقود بموجب قانون، وبذلك تكون للنقود التي تصدرها تلك الجهة قوة إبراء قانونية (Legal Tender Power) كوسيلة لتسوية المدفوعات وسداد الديون. كما أن الودائع تحت الطلب (Demand Deposits)، أو أرصدة الحسابات الجارية (Current Accounts) لدى البنوك التجارية تعتبر جزءً من كمية النقود المتاحة أو من عرض النقود، فهي تستخدم كأداة لتسوية الالتزامات المالية، حيث تتم عملية سداد الديون بتحويل جزء من هذه الودائع من حساب الشخص الدافع إلى حساب الشخص المستلم عن طريق الشيكات، أو وسائل الدفع الإلكترونية. أي بعبارة أخرى، فإن عرض النقود أو الأصول المالية التي تؤدي وظيفتها كوسيط للتبادل، هي العملة المعدنية (Coins) والعملة

الورقية (Paper Money) المتداولة خارج البنوك، بالإضافة إلى الودائع الجارية التي يمكن السحب عليها بشيكات (Checkable Deposits). أما الأصول المالية الأخرى، مثل أذونات الخزانة (Treasury Bills) وأدوات المديونية قصيرة الأجل، فيطلق عليها أشباه النقود (Quasi Money)، وهي لا تتمتع بالقبول العام كوسيط للتبادل وسداد المدفوعات بسبب انخفاض سيولتها.

5. خصائص النقود الجيدة

1.5 سهلة الحمل

لا بد للنقود أن تكون سهلة الحمل أو النقل لأجل القيام بجميع المبادلات في مختلف المناطق. وإذا كانت النقود لا تتمتع بهذه الميزة، كما هو الحال بالنسبة للنقود السلعية، فسيكون من المتعذر على الأفراد استخدامها كوسيط للتبادل، وإن تم ذلك فستكون تكلفة المبادلات (Transaction Cost) مرتفعة نسبياً

2.5 غير سريعة التلف

كما يجب أن تتمتع النقود بعدم القابلية للتلف (Imperishable)، حتى لا تفقد قيمتها كنقود بالمفهوم المعاصر. ففي نظام المقايضة قبل اكتشاف النقود، كانت العديد من السلع التي تستخدم كوسيط للتبادل كالملح مثلاً، لا تتمتع بصفة الديمومة في الظروف المناخية الرطبة أو تكون قابلة للتلف بعد فترة زمنية معينة، ويؤدي ذلك إلى عدم قبولها قبولاً عاماً في جميع المناخات، ولا يصلح بالتالي استخدامها كنقود. أما النقود الورقية وكذلك النقود المعدنية

جيدة الصنع، فتستمر في التداول لفترة طويلة، وإذا تعرضت النقود الورقية للتلف فيتم سحبها من التداول واستبدالها بنقود جديدة.

5. 3 قابلة للتجزئة

تتسم النقود الجيدة بقابليتها للتجزئة (Divisibility)، فسواء كانت على شكل نقود ورقية أو معدنية، بأنها تصدر بفئات كبيرة ووحدات صغيرة مختلفة وذلك لتسهيل عملية المبادلة، وهذه ميزة مهمة لا تتوفر في نظام المقايضة في حالة مبادلة بقرة أو حصان بسلعة أخرى، حيث لا يمكن عملياً مبادلة جزء من الحيوان، أما في حالة النقود فيمكن إتمام المبادلة بأي جزء من النقود.

5. 4 ذات مواصفات موحدة

النقود تصدر حسب مقاييس ومواصفات موحدة (Standardized) من أجل أن تحظى بالقبول العام. الجدير بالملاحظة، أنه مهما بلغت درجة الدقة في طباعة النقود الورقية من حيث نوعية الورق المستخدم والتقنية في الطباعة، فإن من الصعب جداً القضاء بصورة تامة على محاولات تزوير العملة. فبالرغم من التقدم التكنولوجي في عملية طباعة العملة فما زالت الدول المتقدمة، وخاصة الولايات المتحدة، تخسر مئات الملايين من الدولارات سنوياً بسبب تزوير العملة الورقية، وخاصة الفئات الكبيرة.

5. 5 سهلة التمييز

من الخصائص الأخرى التي يجب أن تتسم بها النقود الجيدة هي سهولة التمييز (Recognizable) من قبل الجمهور من حيث الشكل والتصميم الخاص بكل فئة من فئات العملة الورقية والعملة المعدنية.

6. أنواع النقود

بعد أن وضح
لاستعراض الأنواع الرئ
كبير على عرض النقود
المزايا التي تتمتع بها ا
من بعض المساوئ وأه
كبيرة. وللتغلب على
الإلكترونية كخطوة م
المصرفي.

يمكن تقسيم النق
طبيعة المادة التي تصنع
النقود حسب الجهة التي
التجارية. ثالثاً : يمكن ت
وقيمة النقود كسلعة. وس
السلعية، والنقود الرمزي

6. 1 النقود السلعية

النقود السلعية
قيمتها السوقية مع قيمته
وغيرها. أي أنها وسائ
قيمة السلعة التي تتكون
النقدية الحديثة، فهي ا

6. أنواع النقود

بعد أن وضحنا أهمية النقود وخصائص النقود الجيدة، نأتي الآن لاستعراض الأنواع الرئيسية للنقود المستخدمة والتي يمكن أن تؤثر إلى حد كبير على عرض النقود، وبالتالي القوة الشرائية للوحدة النقدية. وبالرغم من المزايا التي تتمتع بها النقود الورقية والمسكوكات المعدنية، إلا أنها لا تخلو من بعض المساوئ وأهمها أنها قابلة للسرقة، ومكلفة للنقل، إذا كانت بكميات كبيرة. وللتغلب على هذه المشكلة، ظهر استخدام الشيكات والتحويلات الإلكترونية كخطوة متقدمة لتطور نظام المدفوعات مع تطور النظام المصرفي.

يمكن تقسيم النقود حسب الأسس التالية : أولاً : تصنيف النقود حسب طبيعة المادة التي تصنع منها إلى نقود سلعية ونقود رمزية. ثانياً : يمكن تقسيم النقود حسب الجهة التي تقوم بإصدارها سواء كان البنك المركزي أو البنوك التجارية. ثالثاً : يمكن تقسيم النقود على أساس العلاقة بين قيمة النقود كنقد وقيمة النقود كسلعة. وسنركز فيما يلي على ثلاثة أنواع من النقود هي : النقود السلعية، والنقود الرمزية، والنقود الائتمانية.

6. 1 النقود السلعية

النقود السلعية (Commodity Money) هي النقود التي تتعادل قيمتها السوقية مع قيمتها كنقود، مثل القمح، العاج والذهب والفضة، والجلود وغيرها. أي أنها وسائل مبادلة لها قيمة ذاتية (Intrinsic Value)، وهي قيمة السلعة التي تتكون منها. أما الأنواع الأساسية للنقود السلعية في النظم النقدية الحديثة، فهي المسكوكات التي كانت مصنوعة من المعادن النفيسة،

وذلك عندما كانت بعض الدول تتبع إحدى القواعد النقدية، قاعدة الذهب أو قاعدة الفضة، أو قاعدة المعدنين (الذهب والفضة).

6. 2 النقود الرمزية

النقود الرمزية (Fiat Money)، مثل النقود المصنوعة من الورق أو النقود الورقية (Paper Money)، لا تكون للمادة المصنوعة منها قيمة ذاتية، وإنما تعزى قيمة العملة في هذه الحالة إلى براءة قانون إصدارها الذي يجعل الجمهور يقبلها كوسيط للتبادل، طالما أن الحكومة تقبلها كعملة سداد للضرائب والرسوم، وفي كافة المعاملات الحكومية. أما النوع الآخر من النقود الرمزية التي تصنع من معدن معين، كالنحاس مثلاً، فتسمى بالنقود المعدنية (Coin Money)، حيث تكون قيمتها أضعاف قيمتها الذاتية عند صهرها وبيع المعدن المصنوعة منه.

أما إذا كانت قيمة النقود الرمزية تمثل في الواقع قيمة كمية محددة من السلعة التي تتكون منها، كالذهب مثلاً، فإن السلطة النقدية (البنك المركزي) تكون ملتزمة بمبادلتها بما تحويه من الذهب عند الطلب. وعملياً، نجد أن الاحتياطي النقدي السلعي (الذهب) الذي يحتفظ به البنك المركزي كان يمثل جزءاً قليلاً نسبياً من النقود الرمزية المصدرة. ولما كانت النقود الرمزية تحظى بالقبول العام، لم تعد الحكومات تحتفظ بالغطاء الذهبي لغرض مبادلته بالعملة الورقية، كما كان الحال في السابق، بل تحتفظ الحكومات بالاحتياطات النقدية السلعية أو (الغطاء الذهبي) لأغراض المدفوعات الدولية. أي أصبحت النقود المتداولة نقوداً رمزية فقط. كما حدث عندما خرجت بريطانيا عن قاعدة الذهب في سنة 1931، حيث أصبح الباون الإسترليني غير قابل للتحويل إلى ذهب. لذلك، عندما يتعذر تحويل النقود الرمزية إلى نقود سلعية تصبح نقوداً

ائتمانية، أي أنها تمثل ديناً على السلطة النقدية التي أصدرتها، أي البنك المركزي. وهذا هو واقع الحال بالنسبة للنظام النقدي المعاصر.

6. 3 النقود الائتمانية

تنقسم الودائع في البنوك إلى ودائع أولية (Primary Deposits) وودائع مشتقة (Derived Deposits). أما الودائع الأولية، فهي ناتجة عن إيداع نقدي أو إيداع بشيك مسحوب على بنك آخر. وأما الودائع المشتقة، فهي ودائع ناتجة من نشاط البنك في تقديم القروض، لذا، توصف نقودها بالنقود الائتمانية (Credit Money). حيث يقوم البنك بخلق ودائع جديدة تفوق كثيراً قيمة الودائع الأولية، وتعادل حجم القروض التي قدمها البنك من خلال ما يسمى بخلق الائتمان (Credit Creation). أي خلق قوة شرائية جديدة توضع تحت تصرف الأفراد الذين حصلوا على هذه القروض والتسهيلات الائتمانية، ويطلق على أرصدة هذه الودائع النقود الائتمانية.

ويتم تداول نقود الودائع نقداً بعد سحبها من البنوك، أو عن طريق الشيكات من يد إلى أخرى دون الحاجة لاستخدام النقود الاعتيادية. أي أنها تقوم بوظائف النقود كاملة كوسيط للتبادل، ما دامت ثقة المتعاملين في النظام المصرفي كبيرة. وبالرغم من مزايا استخدام الشيكات في تسهيل عملية تسوية الالتزامات المالية، إلا أنها قد لا تكون مقبولة من قبل بعض الأشخاص. ويمكن التغلب على هذه المشكلة باستخدام الشيكات المصدقة (Certified Checks)، أي التي تم خصمها فعلاً أو حجز مبالغها من حساب المدين.

7. دور النقود في الاقتصاد القومي

لم تولي المدرسة الكلاسيكية اهتماماً كبيراً للدور الذي تلعبه النقود في الاقتصاد. فقد اعتقد الاقتصاديون القدماء في تلقائية التوازن الاقتصادي استناداً على قانون ساي (Say's Law) الذي يركز على فرضية أن العرض يخلق الطلب (Supply Creates Demand)، وأن الاقتصاد يكون دائماً في حالة توازن عند مستوى التوظيف الكامل. فالنقود في النظرية الكلاسيكية تحدد مستوى الناتج أو الدخل النقدي لكنها محايدة تجاه الناتج أو الدخل الحقيقي. ثم جاء جون مينارد كينز (J.M.Keynes) ليبرز الدور الهام للنقود في التحليل الاقتصادي وذلك في كتابه المنشور في سنة 1936 بعنوان "النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقود"، والذي أعتبر بحق بمثابة ثورة في الفكر الاقتصادي المعاصر.

أما الاقتصاديون النقديون المعاصرون فقد أكدوا على أهمية دور النقود والسياسة النقدية في معالجة مشكلات البطالة والتضخم الناجمة عن التقلبات الاقتصادية في الأمد القصير، والتي قد تؤدي إلى تأثيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة. فزيادة عرض النقود، في حالة الكساد يمكن أن يؤثر في أداء الاقتصاد القومي من خلال تأثيرها على مستوى الطلب الكلي، حيث يزيد الناتج المحلي الحقيقي وتنخفض البطالة مع بعض الزيادة في معدل التضخم.

أما إذا كان الاقتصاد في حالة توظف كامل، فإن زيادة عرض النقود، وإن كانت لها آثار إيجابية على معدل البطالة والناتج الحقيقي في المدى القريب، إلا أنها تعتبر محايدة تماماً في المدى البعيد تجاه المتغيرات الحقيقية

(الناتج الحقيقي ومعدل البطالة)، وإنما تؤدي زيادة عرض النقود إلى تضخم الأسعار والأجور النقدية بذات النسبة.

8. النقود في صدر الإسلام

استخدمت المجتمعات الإسلامية أشكالاً مختلفة من النقود، كغيرهم من أمم العالم. فاستخدمت بعض المجتمعات السلع الغذائية كنقود كما قال الإمام الشافعي رحمه الله، من أن أهل الحجاز كانوا يستخدمون الحنطة كنقود، وأن أهل اليمن كانوا يستخدمون الذرة، بينما استخدمت المجتمعات في بعض البلدان الأخرى الخزف كنقود سلعية. إلا أن أهم أشكال النقود التي أستخدمها المسلمون آنذاك هي النقود المعدنية الذهبية والفضية، والتي ورد ذكرها في القرآن الكريم، على سبيل المثال في قوله تعالى: "ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك ومنهم من إن تأمنه بدينار لا يؤده إليك إلا ما دمت عليه قائماً" (سورة آل عمران:75).

وكان الدينار هو وحدة النقد الذهبية، والدرهم هو وحدة النقد الفضية. وتدل دراسات النقود العربية والإسلامية، على أن العرب في الجاهلية وفي صدر الإسلام، ورغم أنهم كانوا يطلقون لفظ الدينار والدرهم ، إلا أنهم لم يكونوا يعرفون سك النقود ونقشها وضبط عيارها، كما كان في الممالك المجاورة لهم كمملكة الروم ومملكة الفرس.

ويتضح من الدراسات في تاريخ النقود الإسلامية، أن المسلمين، ومنذ بعثة النبي صلى الله عليه وسلم وحتى عهد الخليفة عبد الملك بن مروان (65-86هـ)، كانوا يتعاملون بالدراهم الفارسية والدنانير الرومية. غير أنهم ما كانوا يتعاملون بها كنقود شرعية معترف بها، وإنما كقطع ذهبية خالصة ذات

وزن معلوم. فكانت دنانير هرقل ترد إلى مكة في الجاهلية، وترد إليهم كذلك دراهم الفرس فكانوا لا يتبايعون بها إلا على أنها تبراً، أي ذهباً غير مضروب أو مسكوك. فكانت قريش تزن الفضة بوزن تسميه درهماً، وتزن الذهب بوزن تسميه ديناراً. فكل عشرة من أوزان الدراهم تعادل سبعة من أوزان الدنانير. فكانوا يتبايعون بالتبر على هذه الأوزان. ثم جاء الإسلام، فأقر الرسول صلى الله عليه وسلم ، أوزان الدراهم والدنانير على ما كان الناس يتعاملون به.

وإذا قمنا بتحليل ما جاء في الفقرة السابقة، نجد أن القاعدة النقدية التي كانت قريش تتعامل بها، وأقرها الإسلام، هي قاعدة الذهب والفضة، أي قاعة المعدنين، والعلاقة التي كانت تربط الدينار بالدرهم هي علاقة 7:10، أي أن كل 10 دراهم تزن 7 دنانير. ويقول المقريزي في ذلك "كان الدينار يسمى لوزنه ديناراً وإنما هو تبراً. ويسمى الدرهم لوزنه درهماً وإنما هو تبراً". بمعنى أن لفظ الدينار كان ينصرف في العصر النبوي وما بعده إلى كل وزن يساوي مثقالاً، وليس إلى عملة محددة العيار والنقش كما أسلفنا. فالرسول صلوات الله وسلامه عليه قد أقر القاعدة النقدية، ولم يقر عملة محددة المعايير والأوصاف. ولهذا، كان التعامل بهذه الدنانير والدراهم عن طريق الوزن، وليس عن طريق العدد. وفي كل صفقة يحدد طرفي التبادل نوعية الذهب الذي يتم التعاقد عليه. فإذا تم التعاقد بذهب جيد يجب القضاء بجيد مثله، وإذا تم التعاقد بذهب رديء، يجب القضاء برديء مثله.

وقد ترتب على عدم وجود نقود محددة المواصفات من العيار والنقش في العصر الأول، وتعدد أنواع الذهب من جيد إلى رديء، شيوع صور من ربا الفضل، وهو ربا لم تكن العرب تعرفه، فقد يذهب الأفراد إلى استغلال

صفات الذهب كوسيلة لتحقيق زيادة في الوزن نظير الجودة ، حيث يتم التبادل على أساس درهم جيد بدرهمين من نوع متوسط أو رديء، وهو ما حرمه الرسول صلى الله عليه وسلم في أحاديث ربا الفضل.

ولقد استمر وضع الدنانير والدراهم على هذه الحال حتى سنة 76هـ حينما سكت النقود الإسلامية بطريقة محددة ومضبوطة على يد الخليفة عبد الملك بن مروان. والجدير بالملاحظة، أن النقود بصفة عامة، والذهب بصفة خاصة لم تجر عليه عمليات الغش عن طريق إضافة معادن أخرى، وذلك حتى سنة 64هـ حيث تم اكتشاف أول عمليات تزوير النقود.

والخلاصة التي يمكن الخروج بها من هذا العرض هي أن إقرار النبي صلى الله عليه وسلم لأوزان الدنانير والدراهم، وتأسيس الأحكام الشرعية الخاصة بهما يرجع إلى الخصائص والمزايا التي يتمتع بها كل من الذهب والفضة. فالقيمة الذاتية التي يتمتعان بها جعلت قيمتهما النقدية الثابتة نسبياً، لا تختلف كثيراً عن قيمتهما كسلعة تستخدم في صناعة الحلي، وفي الأغراض الصناعية الأخرى. وفي هذا إشارة منه صلوات ا لله وسلامه عليه، إلى أهمية النقود كوسيلة لتسوية المدفوعات، كما فيه إشارة إلى أن أفضل ما يقوم بذلك الدور هو الذهب والفضة. وهو ما فهمه المسلمون من بعده، إذ اعتبروا أن الذهب والفضة هما أصل النقود وأنهما نقود بالخلقة.

وقد تطورت النقود في البلدان الإسلامية ومرت بالمراحل ذاتها التي مر بها تطور النقود في باقي بلدان العالم الأخرى، لاسيما في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، وانهيار دولة الخلافة العثمانية. فالنقود الشائعة في معظم بلدان العالم الإسلامي اليوم، هي نقود معدنية وورقية إلزامية إلى جانب المكون الأهم والأكبر وهو نقود الودائع المصرفية.